بيضة الديك

نقد لغوي
لكتاب
« الكتاب والقرآن »

يوسف الصيداوي

جمع الحقوق محفوظة للمؤلف

اسم المطبعة : المطبعة التعاونية

عدد النسخ : ١٥٠٠ نسخة

الاهـــــداء

الى الـذين لايعلمـون

بين يدي الكتاب

العربية لغة مخدومة ـ جُمعت ، ودوّنت ، وضُبطت ألفاظها ، وحُصِّل شِعرُها ونثرها وأمثالها ، وحُدّدت لهجاتها ، وعزيت إلى قبائلها الخ . . .

ولا تخطر في ذهنك خاطرة من هذه اللغة ، من نقطة فيها أو فتحة أو ضمة أو كسرة أو سكون الخ . . . . إلا وجدتَ البحث فيها مستفيضاً ، مستنِداً إلى القرآن ، وحسبُك بالقرآن مُسْتَنَداً ؛ أو حديثٍ لغتُه لغةُ أفصح مَن نطق بالضّاد ﷺ وإلا فَلُغَةُ أصحابه ، وهم قمّةُ الفصاحة وذروتُها ؛ أو كلامِ العرب شعراً ونثراً وأمثالاً ، خالصاً من شوائب العُجمة .

ولقد جاء علماء اللغة إلى هذا الكنز اللغوي فنظروا في أساليبه وتراكيبه ، وقوانينه اللفظية والمعنوية ثم قعّدوا القواعد ، ليرجع إليها عربيٌّ خسر سليقته ، أو أعجمي أراد أن يجعل عربيّته أدنى إلى السليقة .

ولقد قدّر أولئك الأئمة ـ عن علمٍ بالعربية واسع وعميق ـ أن الانحراف بالكلمة عن موضعها تشويهٌ لمعناها ؛ وأن المَيْل بها عن قاعدة نَظْمِها من التركيب ، هدمٌ لمعنى العبارة . وعلِموا أحسنَ العلم أن في هذا الميل والانحراف تضييعاً للدين ، وعبثاً بأحكامه .

من أجل ذلك عالجوا اللغة معالجة الوَرِع المتحرّز . فإذا عرضوا للكلمة في نفسها ، أو لموقعها من التركيب ، لم يطمئنوا حتى يقعوا على شاهد من القرآن أو الحديث أو كلام العرب ، يشهد أن ما يذهبون إليه ، يجري على سَنَن لغة العرب ، وأن له أمثلةً دائرةً على ألسنتهم ، في بواديهم ومسارح أنعامهم . وأن شاعرهم هذا أو شاعرهم ذاك ، قد استعمل هذه الكلمة في مثل هذا المعنى ، وفي مثل هذا الموضع ؛ أو أنها جاءت في خطبة من خطبهم ، أو حديث من أحاديثهم ، أو مَثَل من أمثالهم الخ . . . .

على هذا الأساس الوطيد بُنيت لغةُ أمتنا ، وعلى هذا السَّنَن سارت طول القرون الماضية . ومَن اخترع فيها أو ارتجل ، صِيْحَ بوجهه : مِنْ أين لك هذا ؟ وما الشاهدُ على صحة دعواك ؟ ولا يجدي عليه عند ذلك شيئاً أن يصفِّق له نِصفُ متعلِّم ، أو يُعْجَب بقوله جاهل . أو أن تأخذه العِزّة بما الاستحياءُ منه أَوْلى .

مصحف الجرار والكيزان

﴿ ربنا افتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين ﴾

في عام ١٩٩٠ صدر كتابٌ سمّاه مؤلفُه : « الكتاب والقرآن ـ قراءة معاصرة » ، وذكر فيه أنّ له صديقاً أطلعه على أسرار اللسان العربي ، وأنّ اطّلاعَ المؤلّفِ على تلك الأسرار ، قد مكّنه مِن أن يُؤوِّل القرآنَ تأويلاً مستحدثاً يصلح لكل زمان ومكان .

وقد ألحّ عليّ فريق من الأصدقاء أن أنظر في ذلك الكتاب ، وأبيّن لهم مِن بَعْدُ : أهذا الذي استحدثه المؤلّف حقٌّ تَرْضى به اللغةُ وتُقِرُّه ، فيأْخُذوا به في شؤون دينهم ودنياهم ؟ أم هو دعوى في اللغة بغير بَيِّنة فيطّرحوه ، وباطلٌ لا أساسَ له ، فيَنْجُوا منه بدينهم ودنياهم ؟

وقرأتُ وسجّلت في أثناء ذلك ملاحظات ، ما كنتُ أظنها ستكون كتاباً ؛ ولكنها كثُرت حتى ضاقت عنها المشافهة ، ودَقّتْ أحياناً حتى غدت إلى القراءة والتأمل أحوج ، فكان هذا الكتاب ، ولا بد قبل أن أخوض في ذلك ، من التنبيه على مسألتين :

أولاهما : أنّ مَنْ ظنّ ـ أو زعَمَ ـ أنّ هَمَّنا فيما نتناوله من مسائل ، أنْ نميز الخطأ من الصواب ، فقد ابتعد بكتابنا هذا عن مساره ، وأخرجه عن سَمْته ، وخَفِي عليه الفرقُ بين أن يقال للجرّاح : أصلِحْ مبضعك ، وأن يقال للحجّام ما أنت والمباضع وعلم الجراحة ؟!

والثانية : أنني إنما نظرت في كتاب المؤلّف من جهة اللغة . موادِّها ونحوها وصرفها . . ولم أعرّج على ما فيه من تحريم حلالٍ أو تحليل حرام أو إباحة محظور . . متأسّياً في ذلك بعبد المطلب بن هاشم ، إذ يقول لأبرهة : « إن للبيت ربّاً يحميه » !!

ولقد قَصَرْتُ البحث من ذلك الكتاب ـ وقد بلغ سبعمئة وثلاثين صفحة ـ على صفحاته العشر الأولى[1] ، ولم أتجاوزها إلاّ إلى مواضع تطبيقية قليلة ، أو أحكام أفرط المؤلّف في تحكّمه فيها ، أو اعتبط فغالى في الاعتباط ، فرأينا أن نكفّ شيئاً من ذلك .

وما اجتزأت بهذه الصفحات العشر ، إلا لأنني قدّرت ـ قياساً على ما ترى ، في هذا الكتاب ـ أنْ لو نَهَجْتُ فيما بقي منه مثلَ الذي نهجتُ في هذه الصفحات العشر ، فتعقبت كل قول شذّ ، وكل رأي نبا ، إذاً لكلّفني ذلك كتابةَ مالا نفرغ لكتابته ، ولا يصبر القارىء على قراءته . وقد يغني بعضُ الشيء عن كلّه ، إذا كان هذا هذا . ولقد عمدت إلى شيء من المتّكآت اللغوية ، التي بنى المؤلف عليها آراءه ، فعلّقت عليها ؛ ثم إلى شيء من تطبيقاته في المرأة والجدل . ثم إلى شيء من لغته التي عالج بها لغةَ القرآن وأحكامَه ، فبيّنت ما عليه ، وناقشت أسسه اللغوية . فهذا الكتاب إذاً ثلاثة مصاحف :

---

(١) ـ يجد القارىء في آخر الكتاب صورة هذه الصفحات العشر ، ليطّلع عليها من لم يقرأ كتاب المؤلّف ، ويرجع إليها من يجب أن يرى كلمةً منها أو أكثر في موضعها من السياق .

المصحف الأول : المنطق اللغوي عند المؤلف ، ومتّكآته .
والمصحف الثاني : بعض أحكامه المؤسسة على اللغة .
والمصحف الثالث : لغته وهو يقرأ القرآن قراءةً معاصرة .

وأما العنوان فمن أنهم كانوا يزعمون ، أن الديك يبيض مرة واحدة في حياته ، ومِنْ هنا أنْ قال بشّار بن برد لمن يحبها ، وقد خشي أن تكون زيارتُها له كبيضة الديك لا تتكرر :

قد زُرْتَنا مرةً في الدهر واحدةً
ثَنِّي ، ولا تجعليها بيضةَ الديكِ(٢)

وما ارتضيتُ له عنوانه هذا إلا لأني رأيت المؤلِّف قال صواباً في العبارة الأولى من كتابه فقط ، وهي قولُه : « الكتاب من كتب »(٣) ، فلما تخطّاها لم يهتد إلى صواب بعدها قطّ !! ومن شاء أن يختبر صِدق دعوانا هذه ، فَلْيَسِرْ معنا ، ونحن نبلو ذلك الكتاب .

وأنا زعيمٌ أنْ أضع يده ـ منذ تبدأ العبارة الثانية منه ـ على أعاجيبَ لا يخطر في الذهن اجتماعُها في كتاب ؛ وفي السبيل إلى ذلك نوجّه النظر إلى أن للكتاب مقدّمتين ، استغرقتا خمسين صفحة . فالكتاب إذاً يبدأ بالصفحة/٥١ .

فأما أُولى المقدّمتين فقد أنشأها « أستاذ المؤلف » ، وصرّح فيها أن له منهجاً تاريخياً علمياً في الدراسة اللغوية ، تبنّاه تلميذه مؤلِّف « القراءة المعاصرة » ، وطبّقه على كتاب الله فأحسن تطبيقه .

وأما المقدمة الثانية فأنشأها مؤلِّف الكتاب ، وفيها يعترف بجميل « أستاذه » الذي قدّم الكتاب للقراء، وعلّمه «أسرار اللسان العربي» وعرّفه «آراء الفراء(*)وأبي علي الفارسي(**)

---

(٢) ـ ثمار القلوب / ٤٩٦ .

(٣) ـ حتى هذا الحكم الذي قلنا إنه صحيح ، لا يُقرّه كثير من العلماء من عرب وأجانب ؛ بل يرون أن العكس هو الصحيح ، وأن (كَتَبَ) وهو فِعْلٌ ، إنما أصله المصدر ، وهو هنا (الكتاب) .

(★) ـ الفرّاء : يحيى بن زياد ـ أبو زكرياء ١٤٤ ـ ٢٠٧ هـ . إمام الكوفيين ، وأعلمهم بالنحو واللغة وفنون الأدب ، وكان يقال : الفراء أمير المؤمنين في النحو . وهو مع تقدّمه في اللغة فقيه متكلم عالم بأيام العرب وأخبارها . من كتبه « معاني القرآن » ، « المذكر والمؤنث » . .

(★★) ـ الفارسي : الحسن بن أحمد بن عبد الغفار ـ أبو علي ـ ٢٨٨ ـ ٣٧٧ هـ . أحد الأئمة في علم العربية . من كتبه « الإيضاح » ، « الحجة » ، « المسائل العسكريات » ، « المسائل البصريات » .

وتلميذه ابن جني(*) . . . . »[٤] . ويصرح في هذه المقدمة أن « الدقة المتناهية المطلوبة في صياغة » قوانين الجدل العام ، قد ألجأتهما (هو وأستاذه) إلى أن يتعاونا على صوغها .

ويخلص المرء من تصريح المؤلف وتصريح « أستاذه » ، إلى تساوي حظّهما من حصاد « القراءة المعاصرة » ، إذا شالت كِفّة « أستاذه » لم تلبث أن ترجح . أو رجحت كفّة « التلميذ » لم تلبث أن تشيل . ومن هنا أن أعرضتُ عن مناقشة « أستاذه » في « منهجه التاريخي العلمي في الدراسة اللغوية » ، إذ قدّرت أن آراءه ومعارفه اللغوية ، متمثلة في آراء « تلميذه » ومعارفه .

بعد هذا ، يذكر المؤلف أن « الأخلاق الإسلامية التي تُلْزِم الإنسانَ أن يتحلى بالأمانة العلمية » قد ألزمته أن يصرّح تصريحاً ذا ثلاث شعب ، هو أن لتأليف كتابه مراحلَ ثلاثاً :

المرحلة الأولى : بدأت في دبلن .

والمرحلة الثانية : بدأت في الاتحاد السوفييتي حيث لقي « أستاذه في اللغة العربية » .

والمرحلة الثالثة : كانت من عام ١٩٨٦ حتى عام ١٩٩٠[٥] .

فإذا وصلنا إلى هذا ، بدأ المؤلف كتابه في الصفحة / ٥١ فذكر أن في « المصحف » أربعة مصطلحات[٦] !! هي : الذكر والكتاب والقرآن والفرقان ، ثم شرع يحدّد ويعرّف كلَّ مصطلح منها ، وبدأ بـ « الكتاب » فقال : في الصفحة / ٥١

(أولاً : الكتاب والقرآن) .

(الكتاب من كتب ، والكتاب في اللسان العربي تعني جمع أشياء بعضها مع بعض لإخراج معنى مفيد ، أو لإخراج موضوع ذي معنى متكامل) .

(*) ـ ابن جني : عثمان بن جني ـ أبو الفتح ـ . . . . . ـ ٣٩٢ هـ . من أئمة الأدب والنحو ، من تصانيفه « الخصائص » ، « سر الصناعة » ، « شرح ديوان المتنبي » وكثير غير ذلك . كان المتنبي يقول : « ابن جني أعرف بشعري مني » .

(٤) ـ قال ما نصُّه الحرفي : « وقد تعرّفت عن طريقه !! على آراء الفراء . . . . » الصفحة / ٢٠ من « القراءة المعاصرة »

(٥) ـ انتهى التصريح بما توجبه الأخلاق الإسلامية !! .

(٦) ـ يريد بـ (المصحف) كتابَ الله تعالى ، وسنبيّن بعدُ لِمَ يسمّيه مصحفاً . وأما المصطلحات فسترى وأنت تسير في كتابنا هذا أنّها أكثر من ذلك بكثير ، بكثير !!

بهذا التعريف ، أو هذا الحدّ ، لكلمة « الكتاب » يُفْتَتَحُ المؤلَّف . وها هنا مسائل :

١ ـ قوله (*في اللسان العربي*) ؛ واللسان العربي إنما هو القرآن والحديث وكلام العرب .

وقد حفظ الرواة ذلك ، ودوّنه العلماء في أمهات اللغة . والذي قال عنه المؤلف إنه في « اللسان العربي » ، قد بحثنا عنه فأطلنا البحث : في الجمهرة والصحاح والمخصص والبارع والأساس والتاج واللسان والقاموس والمقاييس والمجمل فلم نجده فيها ، فجاز لنا أن نقول : إنه تعريف قد آرتجله[٧] المؤلف ارتجالاً . وليس الارتجال والاختراع في اللغة بحميد .

٢ ـ قوله : (*والكتاب تعني جمع أشياء . . . . لإخراج معنى مفيد*)

والذي يعرفه الناطقون باللسان العربي ، أنّ الكتاب له تعريفات مختلفة ، ولكنْ ليس أحدها أنه « جمع أشياء » ؛ إذ الأشياء ـ كما تعرف الشعوب والأقوام من كل جنس لا من العرب وحدهم ـ لا تُجْمَع لإخراج معنى .

٣ ـ قوله : (*أو لإخراج موضوع ذي معنى متكامل*) ؛ ويقال هنا ما قيل في الفقرة « ٢ » ، مع اختلافٍ مؤدّاه أن الأشياء هناك تُجمع (*لإخراج معنى مفيد*) ، وأنها هنا تُجمع (*لإخراج موضوع ذي معنى متكامل*) .

وهكذا يضع القارىء يده منذ البداية على خَلَل وتفريط ، يبدأان إذ تبدأ الكلمة الخامسة من السطر الأول من الكتاب .

وما هكذا يكون الحديث في اللغة ، ولا هكذا تكون الحدود[٨] والتعريفات . فأئمة اللغة ، الذين يعرفون للحرف حقَّه من المعنى ، وللكلمة أثرَها في البيان ، قد عرّفوا الكتاب من قبلُ ؛ وإليك من ذلك تعريفين[٩] لترى كيف يكون الحدّ دائراً على محدوده ، وكيف يَفْرِض العالمُ الحقُّ احترامَه عليك ، من خلال دقّة لا حدود لها ، ونأيٍ بالنفس عن اللغو، وإيجاز يدنو من الإعجاز ، ففي « لسان العرب » : « الكتاب : اسم لما كُتِب مجموعاً »[١٠] و « الكتاب : ما كُتِبَ فيه »[١١] . ومن شواهد ذلك الحديث : « مَنْ نَظَر في كتاب أخيه بغير إذنه ، فكأنما ينظر

---

(٧) ـ ارتجل الكلام : إبتدعه بلا رويّة [الوسيط ـ رجل] .

(٨) ـ الحدود : مفردها « حَدّ » ، وهو الوصف المحيط بمعنى الشيء ، والمميّز له من غيره [محيط المحيط ـ حدّ] .

(٩) ـ للكتاب تعريفات أخرى ليس موضعها هنا ، وسنعرض لها في حينها .

(١٠ ـ ١١) لسان العرب ١/ ٩٦٨

في النار »[12] . قال الزبيدي(*) : « هو محمول على الكتاب الذي فيه سر وأمانة يكره صاحبه أن يُطَّلَعَ عليه وقيل هو عام في كل كتاب »[13] . هذا تعريف الكتاب عند أئمة اللغة ؛ وحديثُ رسول الله ﷺ أحدُ الشواهد على ذلك . وأطّراحُ الجامع المانع ، والتعويضُ منه بالمرتجل غير المبين ، شيءٌ في اللغة ذميم .

ولكي يعرف القارىء ما عليه أولئك الأئمة من العلم والدقة والتحرّي ، أُوردُ له هذه الشذرة :

كان الزمخشري(**) ألّف كتاباً في النحو سمّاه « المفصّل » ، وقد أُعجب به العلماء فتعدّد شرّاحه، ومنهم ابن يعيش(***) الذي سمّى شرحه له « شرح المفصّل » . وقد أخذَ على الزمخشري في بحث « التصغير » أنّه زاد كلمةً كان من الأفضل إسقاطُها !! وإليك ما قاله الرجلان : قال الزمخشري : « وأمّا الألف ، فهي إذا كانت مقصورةً رابعةً ثبتت ، نحو حُبَيْلى »[14] ؛ فقال ابن يعيش : [وقول الشيخ : « إذا كانت مقصورة رابعة » فإنّ فيه زيادةَ قَيْدٍ ، لا حاجة به إليه ، لأنّها إذا كانت رابعةً ، لا تكون إلّا مقصورة][15] .

فابن يعيش ـ كما ترى ـ يأخذ على الزمخشري زيادة كلمة واحدة في كتاب ، هي كلمة « مقصورة » ، فليته يُبعث اليوم حيّاً ، ليرى ما نحن فيه !!

ثم نعود إلى المؤلف ، فقد تابع فقال : /٥١ (*وعكس « كتب » من الناحية الصوتية « بَتَكَ »*

---

(١٢) ـ النهاية في غريب الحديث ٤/ ١٤٧ .

(★) ـ الزَّبيدي : محمد بن محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني الزبيدي ـ الملقب بـ « مرتضى » ١١٤٥ ـ ١٢٠٥ هـ . علّامة باللغة والحديث والرجال والأنساب من كبار المصنفين . من كتبه : « تاج العروس » ، « التكملة والصلة والذيل للقاموس » .

(١٣) ـ التاج ٤/ ١٠١ .

(★★) ـ الزمخشري : محمود بن عمر ـ جار الله ٤٦٧ ـ ٥٣٨ هـ . من أئمة العلم بالدين والتفسير واللغة والأدب . من أشهر كتبه : « الكشاف » ، « أساس البلاغة » ، « المفصّل »

(★★★) ـ ابن يعيش : يعيش بن علي بن يعيش ، ٥٥٣ ـ ٦٤٣ هـ . ولد وتوفي في حلب . من كبار علماء العربية ، من كتبه « شرح التصريف الملوكي » ، « شرح المفصل »

(١٤) ـ شرح المفصل ٥/ ١٢٨ ، ويريد بـ (ثبتت) : أنها لا تُحذف .

(١٥) ـ المصدر نفسه ٥/ ١٢٩ .

ويمكن قلبها . بحيث تصبح « بَكَتَ » . وجاء فعل « بَتَكَ » في قوله تعالى : ﴿ فَلَيُبَتِّكُنَّ آذان الأنعام ﴾ ، فالكتاب في المعنى عكس البتك أو البكت) .

وها هنا أيضاً مسائل :

١ ـ قوله : (*وعكس « كتب » من الناحية الصوتية « بَتَكَ »*) . وفيه وضعٌ للكلام في غير مواضعه . فالمسألة هنا ليست مسألة صوتية ، وإنما هي مزيّة من مزايا العربية مركوزة في تقاليب المفردات ، وما يتحصّل عند ذلك من المعاني . فاعتداد هذه المسألة داخلةً في حيّز الصوتيات فيه منافاة للعلم .

٢ ـ قوله : (*ويمكن قلبها بحيث تصبح « بكت »*) ، وفيه خروج عن مسار تعريف « الكتاب » ، وتشويش وتخليط ، لا مسوّغ لهما .

٣ ـ قوله : (*وجاء فعل « بتك » في قوله تعالى فليبتكن آذان الأنعام*) . وفيه أن المؤلف يوالي الابتعاد عن مسار البحث ، فالذي ذُكِر هنا لا يحتاج إليه البحث ولا القارىء ولا المؤلِّف ، وما إيراده إلا تظاهر بالعلم .

٤ ـ قوله : (*فالكتاب في المعنى ، عكس البتك أو البكت*) . وفيه استنتاج لا مسوّغ لإيراده ، إلا أنْ يكون من قبيل فرحة من لا يعرف إذا عرف . وزهوه بما يَظُن أنّه سِرٌّ ؛ وما هو بذاك .

كل هذا الذي وقع فيه المؤلِّف كان فاتحة كلامه في الأسطر الأربعة الأولى من كتابه . وهو كما ترى شيء كثير .

ويستأنف المؤلِّف كلامه فيقول : /٥١ ـ ٥٢

(ونقول مكتب هندسي ، أي مكان تتجمّع[١٦] فيه عناصر إخراج مشروع هندسي من مهندس ورسام وخطاط وآلة سحب وهي العناصر اللازمة لإخراج مخططات هندسية ونقول كذلك مكتب محاماة) .

---

(١٦) ـ هناك مسألة نبه عليها منذ البداية ، وهي إصرار المؤلِّف على تكرار التلعّب بكلمة (تجميع وجمع ومجموعة عناصر الخ . . . .) وهو شيء له ما بعده في الكتاب ، وسنقف عنده بعد قليل .

وها هنا مسائل :

الأولى : ـ وفيها من الطرافة العلمية حظٌّ عظيم ـ هي أن المؤلف وهو ما يزال خائضاً في تعريف « الكتاب » قد انتقل منه لغير سبب واضح ، إلى تعريف كلمة « مكتب » . وتلاحظ أنه في تعريفه «الكتاب» قد أدخل عليه « الـ » الجنسية ، فشمل تعريفُه له جنس الكتاب ، وهو تعريف مطلق لا يقيِّدُه قَيْد .(١٧)

وأمّا « مكتب » فإنه عند تعريفه له قد**وصفه** فقال : (مكتب هندسي) ، ثم **أضافه** فقال : (مكتب محاماة) . وهو بكلتا الطريقتين ـ الصفة والإضافة ـ قد أخرج المعرَّف ، وهو كلمة « مكتب » من العموم والإطلاق ، ـ اللذَين لا بد منهما لكي يكون التعريف محيطاً ـ إلى الخصوص والتقييد اللَّذَين يحصران المعرَّف بصفتِه أو ما أضيف إليه .

وتلاحظ أيضاً أنه على حين أراد أن يعرّف « المكتب » ، راح يعرّف (*المكتب الهندسي*) ، فترك القارئَ المدقّق حائراً لا يهتدي إلى سبيل .

ـ والمسألة الثانية أنه يفيض في كلامه عن (مكتب هندسي) إفاضة لا حاجة بالقارىء إليها ، على حين يقول : (*ونقول كذلك مكتب محاماة*) ، ويسكت . وتعجب لِمَ سَكَتَ ؟ كما تعجب لِمَ قال ؟

ولعل من المفيد أن نذكر أنّ أئمة العلم بالعربية ، كابن دريد (*) والجوهري(**)وابن سيده(***)الخ . . . . قد عرّفوا « المكتب » من قبل ، فلم يَلْغُوا ولم يقولوا عبثاً بل قالوا : « المكتب : موضع الكُتّاب »(١٨) و « موضع تعليم الكُتّاب » أيضاً . وشتّان ما بين الزبدة ، واللبن المَذِيق !!

---

(١٧) ـ « المطلق » من الأحكام ، هو ما لا يقيد بقيد أو شرط [الوسيط ـ طلق] .

(*) ـ ابن دريد : محمد بن الحسن بن دريد الأزدي ـ أبو بكر ٢٢٣ ـ ٣٢١ هـ . من أئمة اللغة والأدب من كتبه « الاشتقاق » ، « الجمهرة » .

(**) ـ الجوهري : إسماعيل بن حماد ـ أبو نصر . . . ـ ٣٩٣ هـ . أول من حاول الطيران ، ومات في سبيل ذلك . لغوي من الأئمة ، أشهر كتبه « الصحاح » .

(***) ـ ابن سيده : علي بن إسماعيل ـ أبو الحسن ، ٣٩٨ ـ ٤٥٨ هـ . إمام في اللغة والأدب ، أندلسي . كان ضريراً ، وقد نبغ في آداب اللغة ومفرداتها . من كتبه « المخصص » وهو من أثمن كنوز العربية ، « المحكم » .

(١٨) ـ اللسان ١/ ٦٩٩ . والكُتّاب : جمع (كاتب) .

ويتابع المؤلف إطْلاعنا على معاني مشتقات « كتب » وتعريفاتها ، فيقول عن « الكتيبة » : (*وهي تجميع الجنود والضباط والدبابات أو الخيل بعضها إلى بعض في نسق معين*) / ٥٢ .

وفي قوله هذا مسائل :

١ ـ قوله عن الكتيبة : (*هي تجميع الجنود*)[١٩] :

وفيه أن « الكتيبة » يستحيل أن تكون «تجميع جنود» ، لأن « الكتيبة » اسم عين و« التجميع » مصدر . وتفسير اسم العين بالمصدر ينكره « اللسان العربي » . ومثله في القياس أن تقول « الماءُ شُربٌ ، والخبز أكلٌ » !!

ولكيلا يظن القارىء أن اللغة جَمْعُ حَطَبٍ في لَيْل ، فإننا نورد ما قاله الأئمة في تعريف « الكتيبة » . فالذي في اللسان العربي أن « الكتيبة ما جُمِع فلم ينتشر ، وأنها الجماعة المستحيزة من الخيل ، وأنها جماعة الخيل إذا أغارت من المئة إلى الألف ، وأنها الجيش أو القطعة العظِيمة منه »[٢٠] . ولكنّها في كل حال ليست « التجميع » .

٢ ـ قوله عن الكتيبة : (*هي تجميع . . . . في نسق معيّن*) وفيه أن « الكتيبة ـ بناءً على هذا التعريف ـ إذا لم تُجَمَّع « في نسق معيّن » فليست كتيبة . وهذا قيد مرتجل ينكره اللسان العربي . ومن أبى في اللغة إلّا أن يحتطب في ليل ، لم يلتفت ذوو التمييز إلى ما احتطب .

ويتابع المؤلِّف شروحه وتعريفاته وتفاسيره فيقول :

(*وعندما نسمّي*[٢١] *فلاناً كاتباً نقصد المواضيع وتأليف الجمل ووضع بعضها مع بعض ، وربط أحداث بعضها إلى بعض وعندما نقول ذلك لا نقصد الخطّ بتاتاً ، وإنما نقصد صياغة الجمل وربطها لإخراج موضوع ما*) / ٥٢ .

---

(١٩) ـ نذكر القارىء أننا كنّا نبهنا آنفاً على تكرار التلعّب بلفظة « جمع » وما يدور حولها .

(٢٠) اللسان ١/ ٧٠١ .

(٢١) ـ المؤلف يريد أن يقول : « وعندما نصف فلاناً بأنه كاتب » فقال : وعندما « نسمّي » . فليته استمسك بالدقة فيما يقول ، إذاً لكان ذلك أجدى عليه وعلى القارىء .

وها هنا مسائل :

١ ـ قولـه : (*وعنـدمـا نسمي فلانـاً كاتبـاً نقصد المواضيع وتأليف الجمل . . . .*) . وفيه تخبّط وإحالة[٢٢] من ناحيتين :

أمـا النـاحية الأولى فيتّضـح لك الخلل فيهـا ، إذا صُغْت على هذا القـالب نفسه جملةً حِسيّة ؛ وذلـك كأن تقـول مثـلاً : (وعنـدمـا « نسمّي » فلانـاً نجـاراً نقصد الأخشاب) أو (وعنـدمـا « نسمّي » فلاناً جزّاراً نقصد البقر) الخ . . . . وهذا واضح الفساد ، فلا النجار خشب ، ولا الجزّار بقر ، ولا الكاتب مواضيع .

وأمـا النـاحية الثـانية ، فهي دعـوى بغـير دليل ، وذلـك أنّ المؤلف يزعم أننـا إذا « سمّينـا » !! فلاناً كاتباً فإننا نقصد صياغة الجمل وربطَها لإخراج موضوع ما . ويتبيّن لك بطلان هذا الـزعم إذا « سمّيتَ » طه حسـين كاتبـاً ، أو « سمّيتَ » العقـاد كاتباً ، فأنت في « تسميتهـا » كاتِبَيْن لا تقصـد أنهما **يخطّطان** ، أو **يصـوغان جملاً** ، أو **يربطان الجمل** لإخراج موضوع . وإنما تقصد أنّ طه حسين والعقاد يحسنان الكتابة ويجيدانها شكلاً ومضموناً .

٢ ـ المسألة الثانية هي أنّ المؤلف قد وضع نصب عينيه أن يصل إلى تشكيل مساواة لغوية غير صحيحة هي :

« **الكتاب = الموضوع** »

وذلك كي يبني عليها ما سيُرْتَجَلُ بعدُ من استنتاجات .

وإذ قد كان يعلم أن العقل العربي واللسان العربي ، يأبيان تلك المساواة ، وينكران ذلـك الاستنتاج ، فقد شرع يتسرّب إلى غايته خطوةً خطوة ، كيلا يَفْجَأَ القارىءَ دفعةً واحدة بحُكمٍ يأباه المنطق وينكره العقل . وهو في كل خطوة ، يمعن في الابتعاد عن الحقيقة اللغوية للكلمة ، شاء القارىء أو أبى ، حتى يصل أخيراً إلى مساواته فيقول : « **الكتاب = الموضوع** » فأين هذا الارتجال مما ذكرناه لك من دقة أولئك الأئمة ؟

---

(٢٢) ـ أحال : أتى بالمحال وتكلم به . [متن اللغة ـ حول] .

وأكثر من ذلك ، أنه خلال حديثه يخشى أن ينسى القارئ هذه المساواة ، ولذلك تراه إذا استعمل كلمة « الكتاب » وضع بعدها كلمة « الموضوع » بين قوسين ، ليذكّر القارئ بمساواته تلك . فمنذ بدأ بتعريف الكتاب قال في السطر الثاني :

(*الكتاب يعني . . . جمع أشياء . . . لإخراج موضوع*) وبعد بضعة أسطر قال :

(*وعندما نجمع أحاديث الرسول حسب المواضيع . . تسميه كتاباً*) ،

وبعدها يقول : (*وعندما نسمي فلاناً كاتباً نقصد المواضيع*) ،

ثم يقول : (*نقصد صياغة الجمل وربطها لإخراج موضوع*) ،

ثم : (*وعندما نقول : أصدر رئيس الوزراء كتاباً نقصد به المعنى «الموضوع»*) ،

ثم : (*يجب علينا . . . الاخبار بموضوع الكتاب*) ،

ثمّ : (*لتوضيح الموضوع*) ،

ثم : (*هذا الكتاب يجمع مواضيع فيزيائية*)

ثمّ : (*فهذا يعني أن الصلاة هي من المواضيع التعبدية*) .

بعد كل هذا التسريب يصبح قريباً من مساواته فيقول : (*وبما أنه أُوحي إلى محمد «ﷺ» عدة مواضيع كل موضوع منها كتاب . . فمن هذه الكتب القيّمة كتاب الخلق ، كتاب الساعة ، كتاب الصلاة ، كتاب الصوم . . كل هذه المواضيع هي كتب*) .

وهنا تبدأ الأحكام ويبدأ الاستنتاج ، فيقول :

(*من الخطأ الفاحش أن نظن أنه عندما ترد كلمة كتاب في المصحف فإنها تعني كل المصحف لأن الآيات الموجودة بين دفتي المصحف من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة الناس تحتوي على عدة كتب « مواضيع »*) .

ثم يقول في استنتاج آخر (*فمجموعة المواضيع التي أُوحيت إلى محمد « ص » هي مجموعة الكتب التي سميت « الكتاب »*) .

ثم : (*هذا الكتاب هو مجموعة المواضيع التي أوحيت إلى محمد (ص)*) .

وأخيراً يقول : (*هذا الكتاب يحتوي على مواضيع رئيسية هي . . .*) .

وبسبب من كثرة هذا التسريب مع خطره ، نبّهتُ القارىء عليه ، ليرى بنفسه كيف يكون بناء المقدمات في ذلك المؤلَّف ، وكيف يكون الاستنتاج (*) .

ونعود إلى الصفحة /٥٢ من الكتاب ، وفيها يقول : (*وعندما نقول أصدر رئيس الوزراء كتاباً نقصد به المعنى « الموضوع » لا الخطّ ، حيث يجب علينا متابعة القول والإخبار بموضوع الكتاب ، وإلا يصبح المعنى ناقصاً كأن نقول : أصدر رئيس الوزراء كتاباً بشأن كذا وكذا ، وإذا قلنا كلمة كتاب ولم نعطها إضافة لتوضيح الموضوع يصبح المعنى ناقصاً*) .

ـ قلت : هذه بِدْعة في اللغة ، مؤداها أنْ لا بدّ إذا استعملتَ كلمة «الكتاب » ، مِنْ أن تُتبِعَها بكلمةٍ أو كلماتٍ توضحها ، وإلا أصبح المعنى ناقصاً .

وهذه دعوى ينقضها كلام الله ففي سورة النبأ/ ٢٩ : ﴿ وكلّ شيء أحصيناه **كتاباً** ﴾ . وفي سورة مريم /١٦ : ﴿ وآذكر في **الكتاب** مريم إذ انتبذت . . . ﴾ . وفي الإسراء /٥٨ ﴿ كان ذلك في **الكتاب** مسطوراً ﴾ . وفي الفرقان /٣٥ ﴿ ولقد آتينا موسى **الكتاب** وجعلنا معه أخاه هارون وزيرا ﴾ .

أفهذا كلُّه كلامٌ ناقصُ المعنى ؟ لقد أحصيت ما جاء في القرآن من كلمات « **الكتاب** » معرّفاً ومنكّراً ، غيرَ موصوفٍ ، ولا مضافٍ إلى مابعده ، ولا متبوعٍ بموضوع ، فبلغ ذلك نحواً من مئة وتسعة وخمسين موضعاً في الأقلّ ، ولعمري لئن كان كل هذا كلاماً ناقصاً ، لَلْنَّقْصُ والإخلال في القرآن عظيم !!

(*) لقد ألجأنا مافي أحكام المؤلف من عظيم الخطر ، إلى أن نتعقّب أقوالَه كلمةً كلمة . واضطرنا ما في عبارته من الالتواء إلى أن نقف أحياناً عند معاني مفرداته ، وأحياناً أخرى عند معاني تراكيبه ، وأن نقف دوماً عند ما يريده وما يسعى إليه . فكان هذا كله سبباً في خَفاء السلك الناظم للمسائل ، فبدت أجزاءً .

على أن هذا لن يستغرق من كتابنا إلا صفحات قليلة ، حتى إذا أَنِسْنا إلى أن بضاعة المؤلف قد كُشفَت خامَتُها ، تركنا المياه تجري طليقةً في جداولها .

وانظر في السطر /٤ من الصفحة/ ٥٢ فإنك ترى المؤلّف ما يزال يصرّ على أن (*الكتاب مواضيع*) . قال هناك ما نصُّه :

(*وعندما نجمع أحاديث الرسول ﷺ حسب المواضيع ، كأن نجمع ما قاله النبي ﷺ حول الصلاة نسميه كتاباً حيث نقول كتاب الصلاة*)[٢٣] . وفي الصفحة نفسها ترى ما نصُّه أيضاً : (*وهكذا فعندما نقول الصلاة كتاب فهذا يعني أن الصلاة هي من المواضيع التعبدية*) .

وها هنا مسائل إليك بيانها :

١ ـ لقد جمع أئمةُ الحديث ما قاله رسول الله ﷺ في الصلاة وأحكامها في باب مستقل قائم بنفسه . وفعلوا مثل ذلك في الزواج وأحكامه ، والحج وأحكامه الخ . . . وسمَّوا كل باب من هذه الأبواب « كتاباً » فهذا « كتاب الصلاة » وذاك « كتاب الزواج » ، وذلك « كتاب الحج » الخ . . وإنما سَمَّوا كل باب منها كتاباً ، اعتماداً على أن الكتاب « كل شيء يكتب فيه » وأن الكتاب « هو الصحيفة »[٢٤] ؛ فيكون ماأرادوه هو : هذه هي الصحائف التي كتبت فيها أحكام الصلاة أو الزواج الخ . . . وإنّما اقتدوا في ذلك بالبيان القرآني في قوله تعالى : ﴿ والطورِ وكتابٍ مسطور ﴾[٢٥] ، أي أُقسم بالطور والكتاب الذي سُطّرت فيه أعمال الخلق [٢٦] .

فإذا قال أئمة الحديث : « هذا كتاب الصلاة » ، فإنما يريدون أنّ هذا هو الكتاب الذي جُمعت فيه ، وسُطّرت فيه ، وكُتِبت فيه أحكام الصلاة ، لا أنّك إذا قلت : « الصلاة كتاب » فالمعنى : الصلاة من المواضيع التعبدية ، كما زعم المؤلف .

٢ ـ قال في السطر الخامس من هذه الصفحة (*كأن نجمع ما قاله النبي حول الصلاة نسميه كتاباً حيث نقول : كتاب الصلاة*) ثم ما لبثَ أن قال في السطر السابع عشر منها : (*وهكذا فعندما نقول : الصلاة كتاب فهذا يعني أن الصلاة هي من المواضيع التعبدية*) .

وبَيْنَ قوله : « كتاب الصلاة » وقوله : « الصلاة كتاب » بُعْدُ ما بينَ المَشْرِقَين . ويتبيّن لك ذلك إذا مثّلت لها بقولك : « سيّارةُ الرجل » و « الرجلُ سيارة » ، و « امرأةُ الرجل »

---

(٢٣) ـ هذا نص كلام المؤلف بعينه ، وقد قصرنا المصحف الثالث من كتابنا على النظر في معارفه اللغوية وصلتها بالعربية ، ولذلك لا نعرض هنا لشيء من ذلك .

(٢٤) ـ انظر اللسان ١/ ٦٩٨ و٦٩٩

(٢٥) ـ الطور ٥٢/ ٢

(٢٦) ـ مجمع البيان ٩/ ١٣٦ :